

القوة السيرانية وتوظيفها في الاستراتيجية الصينية

م.م. اماني هاشم لطيف *

للتواصل فحسب ، بل صار محور التنافس الرئيسي بين القوى العالمية، واصبحت السيطرة عليه تمثل مفتاح التفوق الاستراتيجي في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، ولعل ما يميز القوة السيرانية هو قدرتها على العمل بصمت، وتحقيق أهداف استراتيجية بأقل التكاليف وأعلى درجات المرونة، مما يجعلها أداة مثالية للدول الطامحة إلى تعزيز نفوذها دون الانخراط في صراعات مباشرة، ومن ظل هذا الواقع، أولت الصين اهتمامًا استثنائيًا بتطوير قدراتها السيرانية، ليس فقط بوصفها وسيلة دفاعية لحماية أمنها القومي، بل باعتبارها ركيزة أساسية في استراتيجيتها الكبرى الرامية إلى تحقيق الصعود كقوة عظمى في النظام الدولي، وقد تمثل ذلك في تبني سياسات وخطط وطنية طموحة، تهدف إلى بناء بنية تحتية رقمية متقدمة، وتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي،

المقدمة

لم يعد مصطلح القوة في العلاقات الدولية حكرًا على العناصر التقليدية المتمثلة في التفوق العسكري أو السيطرة الاقتصادية والسياسية فحسب، بل شهد هذا المفهوم تغييرات جذرية بفعل الثورة التكنولوجية والانتقال إلى عصر الرقمنة العالمية، فقد أصبحت القوة اليوم متعددة الأبعاد والجوانب، تتجاوز حدود القوة الصلبة إلى قوة أكثر مرونة وديناميكية، قائمة على امتلاك المعلومات والتحكم في الفضاءات الرقمية، وفي هذا السياق، برزت القوة السيرانية كإحدى أبرز صور القوة الحديثة التي تعيد صياغة التوازنات الاستراتيجية بين دول العالم الكبرى، بما تحمله من إمكانات للتأثير والسيطرة بعيدًا عن أدوات الحروب التقليدية.

إن الفضاء السيراني لم يعد مجرد بيئة تقنية

خاصة في ظل التنافس الدولي المتصاعد مع الولايات المتحدة، فهناك حاجة لتفسير طبيعة القدرات السيبرانية الصينية، وأدوارها السياسية والاقتصادية والأمنية، وحدود تأثيرها في النظام الدولي، إضافة إلى التحديات المستقبلية التي قد تعيق تطويرها.

وعليه تتمثل المشكلة البحثية في الإجابة عن السؤال الآتي:

إلى أي مدى تسهم القوة السيبرانية في دعم الاستراتيجية الصينية، وما حدود فعاليتها وتحدياتها المستقبلية؟

فرضية البحث:

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها أن الصين تُوظف القوة السيبرانية بوصفها أداة مركزية في استراتيجيتها الشاملة لتعزيز مكانتها الدولية، من خلال الدمج بين القدرات التقنية المتقدمة، وحماية الأمن القومي، وتوسيع النفوذ الخارجي عبر الفضاء الرقمي؛ بحيث تُسهم هذه القوة السيبرانية في تحقيق أهداف سياسية واقتصادية وعسكرية طويلة، لكونها أداة رئيسية في الاستراتيجية الصينية، ليس فقط للدفاع عن أمنها الداخلي فحسب، بل أيضاً لزيادة قدرتها التنافسية على الساحة الدولية، ومواجهة التحديات التي تواجهها.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على منهج تحليلي-وصفي

وتعزيز الأمن السيبراني بما يخدم أهدافها الاقتصادية والجيوسياسية.

إن دراسة القوة السيبرانية وتوظيفها في الاستراتيجية الصينية تكتسب أهمية متزايدة في ظل التنافس المحتدم بين القوى الكبرى على قيادة النظام الدولي الرقمي، وما يترتب على ذلك من تداعيات على الأمن والاستقرار العالميين، ومن هنا، يسعى هذا البحث إلى تحليل أبعاد القوة السيبرانية، واستكشاف كيفية دمج الصين لهذه القوة في استراتيجيتها الشاملة، بما يكشف عن ملامح التحول في أدوات القوة في القرن الحادي والعشرين.

اهمية البحث

تُكمن أهمية الموضوع في ارتباطه بأمن المعلومات، والقدرة على التحكم في البنية التحتية الرقمية العالمية، وهو ما يجعل القوة السيبرانية أحد أركان المنافسة بين القوى الكبرى وهذا الحال مع دولة الصين، التي استثمرت القوة السيبرانية لتعزيز مكانتها الدولية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

مشكلة البحث

على الرغم من التقدم الكبير الذي حققته الصين في المجال التكنولوجي، ما يزال فهم كيفية توظيفها للقوة السيبرانية داخل استراتيجية جيها الشاملة يعاني من غموض وتحليل غير كافٍ،

والسياسات والممارسات المصممة لحماية أصول نظم المعلومات ضد التهديدات السيبرانية وضمان توافرها وسلامتها وسريتها^(١)، أما المعهد القومي للمعايير والتكنولوجيا (NIST) فقد رأى بأن الامن السيبراني هو القدرة على حماية الشبكات والأنظمة الإلكترونية والمعلومات من الهجمات أو الأضرار أو الوصول غير المصرح به، مع ضمان استمرارية العمليات^(٢)، وبذلك يمكن القول بأن الأمن السيبراني هو منظومة متكاملة من الإجراءات التقنية والقانونية والإدارية التي تسعى إلى الوقاية من التهديدات الرقمية والتقليل من أثارها بما يحافظ على الأمن القومي والسيادة الرقمية للدولة.

ولتحقيق الأمن السيبراني الفعال، تعتمد الدول والمؤسسات على مجموعة من الآليات، أبرزها:^(٣)

الجدران النارية : للتحكم في حركة البيانات بين الشبكات.

التشفير : لضمان سرية المعلومات أثناء النقل والتخزين.

أنظمة كشف التسلل ومنع التسلل: لمراقبة التهديدات والتصدي لها.

إدارة الهوية والوصول: للتحكم في الصلاحيات ومنع الوصول غير المصرح به.

التوعية والتدريب: لضمان التزام الأفراد

يهدف إلى تفكيك مفهوم القوة السيبرانية وفهم آليات توظيفه داخل الاستراتيجية الصينية المعاصرة، ويقوم البحث على تحليل الأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية المتعلقة بالأمن السيبراني، والسياسة الخارجية الصينية، والتنافس التكنولوجي الدولي.

هيكلية البحث :

يقسم البحث الى

المحور الاول : الإطار القانوني والتنظيمي للقوة السيبرانية في الصين.

المحور الثاني : الأبعاد الأمنية والاقتصادية والدبلوماسية والجيوسياسية للقوة السيبرانية الصينية

المحور الثالث: المحور الثالث : آفاق القوة السيبرانية الصينية وتحدياتها المستقبلية

المحور الاول الإطار القانوني والتنظيمي للقوة السيبرانية في الصين

يشكل الامن السيبراني مفهوماً حديثاً اختلفت الأدبيات في تحديد تعريف جامع له ، إلا أنها تتقاطع في كون الأمن السيبراني يمثل مجموعة من التدابير التي تهدف إلى حماية المعلومات والأنظمة الرقمية من المخاطر المختلفة ، وفي مقدمة التعاريف التي تناولت مفهوم الامن السيبراني، تعريف الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) الذي يرى بأنه مجموع الأدوات

سياسات الأمن السيبراني.

التشريعات والقوانين: لوضع إطار قانوني رادع للهجمات السيبرانية.

وفي سياق العلاقات الدولية أصبح الامن السيبراني قوة لا بد للدول امتلاكها، ووسيلة فعالة توظفها الدول في استراتيجياتها للحفاظ على امنها الداخلي والخارجي ، وهذا ما أدركته القيادة الصينية ، فكانت ترى ان السيطرة على الفضاء السيبراني تمثل جزءاً جوهرياً من أمنها القومي وبنيتها الاستراتيجية ، لذلك تبنت منذ عام ٢٠١٤ سياسة واضحة تقوم على بناء إطار قانوني متكامل يسعى إلى حماية البنية التحتية للمعلومات ، وضبط تدفق البيانات، وتعزيز ما تسميه بـ السيادة السيبرانية، وقد كان تبني الرئيس(شي جينبينغ) لشعار «بناء دولة قوية شبكياً» نقطة الانطلاق نحو إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات التي وضعت الصين في موقع متقدم عالمياً على مستوى تشريع الفضاء الرقمي (٤).

يُعد قانون الأمن السيبراني لعام ٢٠١٧، أول قانون شامل ينظم إدارة الإنترنت والأمن الرقمي في الصين، فقد تضمّن أحكاماً تتعلق بحماية البنية التحتية للمعلومات، وفرض على الشركات الأجنبية والمحلية إلزامية توطين البيانات داخل الأراضي الصينية، إضافةً إلى ضرورة خضوع أي عملية لنقل البيانات عبر الحدود لمراجعة أمنية مسبقة كما منح هذا القانون للحكومة سلطة

واسعة في الرقابة على المحتوى الرقمي، بما يشمل حذف المعلومات التي تُعتبر مهددة () للأمن القومي أو الاستقرار الاجتماعي (٥) ، ومن هنا، لم يعد الفضاء السيبراني في الصين فضاءً مفتوحاً ، بل أصبح خاضعاً لإطار قانوني دقيق يربط التكنولوجيا بالسياسة والأمن.

وفي سياق استكمال المنظومة، أصدرت بكين قانون أمن البيانات في يونيو ٢٠٢١، والذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر من العام نفسه، وقد ركّز هذا القانون على تصنيف البيانات وفق مستويات مختلفة من الحساسية (عادية – هامة – جوهريّة)، وحدد تدابير إلزامية لحماية البيانات المصنفة (جوهريّة) باعتبارها مرتبطة مباشرة بالمصالح الاستراتيجية للدولة ، كما فرض القانون قيوداً على نقل البيانات إلى الخارج، واشترط إجراء «تقييم أمني» لأي عملية مشاركة بيانات مع جهات أجنبية، وهو ما يعكس المخاوف الصينية من تسرب المعلومات الحساسة او استغلالها في صراعات القوة مع الولايات المتحدة والدول الغربية (٦).

إلى جانب ذلك، عززت الصين بنيتها القانونية في مجال حماية الخصوصية من خلال تأمين قانون حماية المعلومات الشخصية ، الذي دخل حيز التنفيذ في نوفمبر ٢٠٢١، ويعد هذا القانون بكونه «النموذج الصيني للائحة حماية البيانات الأوروبية»، واهم ما يميز هذا القانون هو تفرده بوضع معايير مشددة على جمع ومعالجة البيانات

*CII التي جعلت من الأمن السيبراني قضية لا تخص الشركات وحدها بل تمس الأمن القومي مباشرة .

٣. تعزيز الشرعية السياسية: باستخدام الرقابة القانونية على المحتوى الرقمي بما ينسجم مع خطاب "الأمن القومي الشامل" الذي تتبناه القيادة الصينية.

ويمكن القول إن هذه المنظومة القانونية تمثل الأساس الذي انطلقت منه الصين نحو بناء قوتها السيبرانية ، فهي لا تقتصر على تنظيم الفضاء الداخلي، بل تشكّل كذلك أداة لتصدير نموذج "السيادة السيبرانية" إلى الخارج ، خاصة عبر مبادرات مثل "طريق الحرير الرقمي" ضمن مبادرة الحزام والطريق، وبذلك يتضح أن التشريعات الصينية ليست مجرد قوانين تقنية، بل جزء من استراتيجية أوسع تهدف إلى تأمين البيئة الرقمية الداخلية، وتعزيز مكانة الصين كقوة عظمى في مجال الفضاء السيبراني.

* لوائح CII تعني: لوائح البنية التحتية للمعلومات الحرجة ، وهي القواعد التي تنظم حماية القطاعات الحيوية مثل الطاقة، النقل، الاتصالات، والخدمات المالية من التهديدات السيبرانية، باعتبارها أساس الأمن القومي والاقتصادي للدولة .

المحور الثاني: الأبعاد الأمنية والاقتصادية والدبلوماسية والجيو سياسية للقوة السيبرانية

الشخصية ، وأوجب الشركات بالحصول على موافقة الأفراد قبل استخدامها، كما حدد قوانين مشددة لنقل البيانات عبر الحدود، ويظهر هذا القانون محاولة الصين الموازنة بين تعزيز ثقة المواطنين في النظام الرقمي من جهة ، وضبط تدفق المعلومات بما يتوافق مع متطلبات الأمن القومي من جهة أخرى (٧) .

ونجد على صعيد حماية البنية التحتية مجموعة قوانين التي اصدرتها الحكومة الصينية ، فقد صدرت لائحة حماية البنية التحتية للمعلومات الحرجة في سبتمبر ٢٠٢١ . وألزمت هذه اللائحة المؤسسات العاملة في قطاعات استراتيجية مختلفة كقطاع الطاقة، النقل، الاتصالات، المالية، والخدمات العامة، وغيرها ، باتخاذ تدابير أمنية مشددة لضمان استمرارية عملها في مواجهة التهديدات السيبرانية، كما منحت الجهات الحكومية المختصة صلاحية الرقابة المباشرة على هذه المؤسسات وتقييم إجراءاتها الأمنية بصورة دورية.

تبين لنا هذه القوانين واللوائح بوضوح أن الصين تتبنى نموذجاً سيادياً للأمن السيبراني، يقوم على ثلاثة أبعاد مترابطة (٨):

١. توطين البيانات والسيطرة عليها : من خلال إلزامية تخزين البيانات محلياً، ومنع نقلها للخارج إلا بقيود دقيقة تفرضها الدولة .

٢. حماية البنية التحتية الحيوية: من خلال لوائح

الصينية.

أولاً: البعد الأمني

أثّمت جهات صينية مراراً باختراق شركات تكنولوجيا غربية والاستيلاء على الملكية الفكرية لتعزيز تفوقها الاقتصادي والتقني وبذلك ، أصبح الأمن السيبراني أداة لتعزيز التحديث الصناعي من خلال تقليص الفجوة التكنولوجية مع الغرب.

وفي البعد الداخلي، يرتبط الأمن السيبراني ارتباطاً وثيقاً بسياسة الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، فقد طورت الصين أنظمة متقدمة لمراقبة الفضاء الرقمي والتحكم في تدفق المعلومات، مثل «جدار الحماية العظيم الذي يتيح مراقبة المحتوى وإزالة المواد التي تعتبرها الدولة تهديداً للأمن القومي أو لوحدة المجتمع، وتُظهر هذه المقاربة أن الصين تعتبر الأمن السيبراني جزءاً من منظومة الأمن الداخلي، حيث يُستخدم لمواجهة ما تسميه «الحروب المعلوماتية» التي قد تسعى إلى زعزعة الاستقرار عبر نشر الشائعات أو التحريض^(١٠).

فضلاً عن ذلك، تدرك بكين أن التهديدات السيبرانية عابرة للحدود، خصوصاً في المجالات المالية والصحية والاتصالات، ما دفعها إلى بناء شراكات دولية محدودة للتعاون في مواجهة الجرائم الإلكترونية، وإن ظل ذلك ضمن إطار يخدم رؤيتها لمفهوم السيادة السيبرانية. ومن هنا، يظهر أن البعد الأمني في الاستراتيجية الصينية يتجاوز حماية الشبكات الوطنية، ليصبح جزءاً من مشروع شامل لبناء قدرات ردع سيبراني تعزز من مكانة الصين كقوة عظمى في النظام

يُشكل البعد الأمني الركيزة الأساسية في توظيف الصين للقوة السيبرانية، فلم تعد بكين تنظر إلى الفضاء الإلكتروني كحيز للتواصل فقط ، بل كساحة استراتيجية للصراع والتنافس الدولي. وتؤكد الأدبيات أن الصين طورت قدراتها السيبرانية بشكل واسع، واصبحت تجمع بين الأدوار الدفاعية والهجومية والاستخباراتية، لتأمين مصالحها الوطنية داخلياً وخارجياً على مستويات عدة فعلى المستوى العسكري، عملت الصين على دمج القوة السيبرانية في بنية جيش التحرير الشعبي (PLA) باعتبارها جزءاً من أدوات الحرب الحديثة وقد أنشأت وحدات متخصصة ، من أبرزها الوحدة المعروفة باسم (٦١٣٩٨)، التي قامت بشن هجمات إلكترونية واسعة استهدفت مؤسسات حكومية وشركات كبرى في الولايات المتحدة وأوروبا بهدف الحصول على معلومات حساسة وبيانات متعلقة بالأمن القومي والصناعات الدفاعية ، وهو ما يثبت سياسة انتقال الصين من مجرد الدفاع السيبراني إلى القدرة على الردع والهجوم ضمن استراتيجيتها العسكرية الشاملة^(٩).

أما على المستوى الاستخباراتي، فقد جعلت بكين الفضاء السيبراني كأداة فعّالة في جمع المعلومات والتجسس الصناعي خدمة لمصالحها، حيث

الدولي.

ثانياً: البعد الاقتصادي

وقد أصدرت الصين تشريعات مثل قانون أمن البيانات (٢٠٢١) وقانون حماية المعلومات الشخصية (٢٠٢١) لضمان أمن المعلومات الاقتصادية الحساسة، بما يعزز ثقة المستثمرين في السوق الصيني، كما تستفيد الصين من القوة السيبرانية في تعزيز الابتكار الصناعي، حيث توظف الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة في تطوير القطاعات الإنتاجية، وتطمح من خلال استراتيجية «صُنع في الصين ٢٠٢٥» إلى تقليص الاعتماد على التكنولوجيا الغربية، وبناء منظومة تقنية مستقلة قادرة على قيادة الثورة الصناعية الرابعة^(١٢).

ثالثاً: البعد الدبلوماسي

تسعى الصين إلى توظيف القوة السيبرانية كأداة من أدوات القوة الناعمة والذكية في سياستها الخارجية، إذ تعمل على صياغة خطاب دبلوماسي يقوم على مبدأ «السيادة السيبرانية»، الذي ينص على حق الدول في إدارة فضاءاتها الرقمية وفقاً لاعتبارات أمنها القومي وقيمها الخاصة، وقد تبنت بكين هذا المفهوم في المنتديات الدولية مثل قمة الإنترنت العالمية في ووتشن، حيث تدعو إلى نموذج بديل عن الهيمنة الغربية على فضاء الإنترنت، وعلى المستوى الإقليمي، نجدها تعمل على تعزيز التعاون السيبراني مع دول آسيا الوسطى، أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، عبر تصدير البنية التحتية الرقمية وتقديم الدعم التقني. ويُنظر إلى هذه الجهود كجزء من بناء

يُمثل الاقتصاد أحد أكثر المجالات استفادة من القوة السيبرانية في الصين، حيث تسعى بكين إلى استثمار التكنولوجيا الرقمية لتعزيز نموها الاقتصادي وزيادة قدرتها التنافسية عالمياً. وتشير البيانات إلى أن الاقتصاد الرقمي الصيني يُعد من الأسرع نموًا في العالم، حيث تجاوزت مساهمته ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة، فمذ اعتلاء الرئيس الصيني شي جين بينغ السلطة عام ٢٠١٢ عمل على تأسيس وكالة تختص بتطوير الفضاء الرقمي الصيني تحت مسمى (إدارة الفضاء السيبراني الصيني)، كما تعتمد الصين على القوة السيبرانية في دعم قطاع التجارة الإلكترونية، إذ تمثل شركات مثل (Alibaba) (Tencent) و (Huawei) أدوات استراتيجية لتعزيز النفوذ الاقتصادي عالمياً، فهذه الشركات لا تقتصر أدوارها على السوق المحلي، بل تسهم في توسيع النفوذ الرقمي للصين عبر مبادرات مثل «طريق الحرير الرقمي»، الذي يعد جزءاً من مبادرة الحزام والطريق، ويهدف إلى ربط الدول الشريكة بالبنية التحتية الرقمية التي تقودها الصين^(١١).

تلعب القوة السيبرانية دوراً في حماية الأمن الاقتصادي، من خلال مواجهة الجرائم الإلكترونية التي قد تستهدف القطاع المالي أو الصناعي.

للهيمنة على هذا القطاع، ما أثار مخاوف أمريكية وأوروبية بشأن النفوذ الصيني على الاتصالات العالمية. وقد أدى هذا التنافس إلى بروز "حرب تكنولوجية" بين واشنطن وبكين، تجاوزت حدود الاقتصاد لتصبح صراعاً استراتيجياً حول من يملك مفاتيح الثورة التكنولوجية القادمة^(١٤).

كما يتجلى البعد الجيوسياسي في مبادرة طريق الحرير الرقمي، التي تهدف إلى ربط دول الجنوب العالمي بالبنية التحتية التي تقودها الصين، وبهذا، تعزز بكين نفوذها الجيوسياسي عبر نشر معاييرها التكنولوجية، وتقليص اعتماد الدول النامية على التكنولوجيا الغربية، ويُستخدم الفضاء السيبراني كأداة في إدارة التوازنات الاستراتيجية، حيث توظف الصين قوتها الرقمية للرد على الضغوط الغربية، سواء عبر بناء تحالفات مع روسيا ودول أخرى تتبنى مفهوم «السيادة الرقمية»، أو عبر تعزيز قدراتها الهجومية والردعية لمواجهة محاولات الاختراق أو العزل التقني، وبذلك، تصبح القوة السيبرانية جزءاً من مشروع أوسع لإعادة صياغة النظام الدولي على أسس متعددة الأقطاب، إذ تسعى الصين إلى ترسيخ مكانتها كفاعل رئيسي قادر على منافسة الولايات المتحدة ليس فقط في الاقتصاد التقليدي، بل في مجالات التكنولوجيا المتقدمة والفضاء السيبراني كذلك^(١٥).

يتضح أن القوة السيبرانية الصينية ليست مجرد أداة تقنية، بل هي إطار استراتيجي متكامل يتوزع

شبكة من «التحالفات الرقمية» التي تسهم في توسيع النفوذ الدبلوماسي للصين^(١٦).

أما في الإطار الأممي، فقد دفعت الصين بمبادرات لإعادة صياغة قواعد الحوكمة العالمية للإنترنت، من خلال الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات، وتسعى بكين إلى تعزيز نموذج «الإنترنت المنظم» في مواجهة النموذج الغربي المفتوح، وهو ما يعكس توجهها لإعادة تشكيل قواعد اللعبة في النظام الدولي.

وتوظف الصين القوة السيبرانية كأداة في الدبلوماسية الوقائية، حيث تشارك في النقاشات الدولية حول الأمن السيبراني ومكافحة الجرائم الإلكترونية، محاولة إظهار نفسها كفاعل مسؤول يسعى إلى الاستقرار العالمي، في الوقت الذي تستفيد فيه من غموض المعايير الدولية لتحقيق مكاسب استراتيجية واسعة النطاق.

رابعاً: البعد الجيوسياسي

يمثل البعد الجيوسياسي للقوة السيبرانية الصينية أحد أبرز مظاهر صعودها كقوة عالمية، حيث تنظر بكين إلى الفضاء السيبراني باعتباره مجالاً يعزز من إعادة توزيع القوة في النظام الدولي، فالسيطرة على البنية التحتية الرقمية والتكنولوجيا المتقدمة باتت جزءاً لا يتجزأ من الصراع الجيوسياسي بين الصين والولايات المتحدة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك التنافس حول شبكات الجيل الخامس (5G)، إذ تسعى شركة هواوي

١. تعمل بكين على تحقيق الاكتفاء الذاتي التكنولوجي في المجالات الحساسة كالذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات، والحوسبة الكمية، وغيرها، وهو ما يُعد الركيزة أساسية لاستراتيجيتها الرقمية، وقد تبنت الحكومة الصينية سياسة (الدمج العسكري-المدني) لتشجيع نقل المعرفة بين القطاعين العسكري والتجاري لغرض تطوير القدرات الدفاعية والهجومية الرقمية، وتؤكد الكثير من الدراسات أن هذه السياسة ساعدت الصين في تأسيس منظومة ابتكار وطنية قادرة على منافسة الولايات المتحدة، خاصة في مجالات شبكات الجيل الخامس (5G) والذكاء الاصطناعي^(١٦)، كذلك ساهمت شركات مثل هواوي وعلي بابا في بناء قاعدة معرفية عالمية قوية تدعم البنية التحتية للإنترنت الصيني، وتؤسس لما يُعرف بـ«الاستقلالية الرقمية»، التي تمثل هدفًا استراتيجيًا للأمن القومي.

٢- انشاء فضاء سيبراني ذي سيادة وطنية: وذلك بترسيخ مفهوم «السيادة السيبرانية»، إذ تسعى الصين إلى التحكم في فضاءها الرقمي الداخلي، ووضع أطر قانونية وتشريعية صارمة مثل «قانون أمن الفضاء السيبراني» (٢٠١٧) و«قانون أمن البيانات» (٢٠٢١)، هذه القوانين تعكس رغبة الصين في أن تكون صاحبة القرار النهائي فيما يتعلق بإدارة بياناتها وحماية شبكاتها داخلياً ودولياً^(١٧).

٣. توسيع النفوذ الرقمي خارجياً: ضمن مبادرة

عبر الأبعاد الأمنية والاقتصادية والدبلوماسية والجيوسياسية. فمن خلال تعزيز قدراتها العسكرية والاستخباراتية، وتنمية اقتصادها الرقمي، وتوسيع حضورها الدبلوماسي، وإعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية، تسعى الصين إلى بناء نموذج عالمي بديل يعكس رؤيتها لمفهوم السيادة والهيمنة التكنولوجية.

المحور الثالث: آفاق القوة السيبرانية الصينية وتحدياتها المستقبلية

تُشكل القوة السيبرانية اليوم أحد المكونات الأساسية لمعادلة القوة الشاملة للدول، إذ لم تُعد مقتصرة على بعدها العسكري والامني فحسب، بل أصبحت تمتد إلى الاقتصاد، والدبلوماسية، والتنافس الجيوسياسي ومجالات أخرى، بما يعكس على مكانة الدولة في النظام الدولي، وفي هذا السياق، برزت الصين كإحدى القوى الدولية الطامحة لتكريس حضورها العالمي عبر بناء منظومة سيبرانية متكاملة تستند إلى استراتيجيات طويلة المدى، ورؤية واضحة لتحقيق الريادة الرقمية، غير أن هذه الطموحات تصطدم بجملة من التحديات التي قد تُبطئ أو تُعقد مسار صعودها السيبراني في المستقبل.

أولاً: آفاق القوة السيبرانية الصينية

تسعى الصين إلى تحقيق جملة من الأهداف المستقبلية في مجال القوة السيبرانية، أبرزها:

والتحديات البنيوية التي تواجه الصين، أبرزها:

١. الضغوط الأمريكية والغربية :

تعمل الولايات المتحدة على عرقلة الصعود السيبراني الصيني ، من خلال فرض عقوبات على شركاتها التكنولوجية، ومنع تصدير الرقائق الالكترونية المتقدمة لها، واخيراً الضغط على الحلفاء لعدم اعتماد البنية التحتية الصينية (مثل حظر «هواوي» في شبكات G٥) (٢٠).

٢. سباق التكنولوجيا مع الغرب: ما زالت الصين بحاجة إلى سنوات لتجاوز الفجوة التكنولوجية في بعض المجالات، خاصة الرقائق الإلكترونية المتقدمة التي تشكل «عصب القوة الرقمية».

٣. التهديدات الأمنية الداخلية: مع اتساع الاعتماد على الفضاء الرقمي، تتعرض الصين لمخاطر متزايدة تتعلق بالاختراقات السيبرانية، وحماية خصوصية المواطنين، وإمكانية حدوث هجمات داخلية تستهدف البنية التحتية الحرجة (٢١).

٤. التحديات الاقتصادية : بالرغم من نمو اقتصادها الرقمي، إلا أن الصين تواجه ضغوطاً اقتصادية داخلية متمثلة بتباطؤ النمو، شيخوخة السكان، وديون الشركات، مما قد يحد من قدرتها على ضخ استثمارات ضخمة ومستدامة في التكنولوجيا ، ومن ثم يشكل هذا الامر عائقاً امام تطور قدرات البلد السيبرانية (٢٢).

ثالثاً: سيناريوهات مستقبلية

يمكن استشراف مستقبل القوة السيبرانية الصينية

«الحزام والطريق الرقمي»، عملت الصين على مد شبكات الإنترنت والاتصالات والبنى التحتية الرقمية ومراكز البيانات في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وهو ما يمنحها نفوذاً متزايداً على الدول النامية ويعزز من قدرتها على صياغة قواعد النظام السيبراني العالم ، وهذا ما اكدته تقارير أمريكية (CSIS, ٢٠٢١; Recorded Future, ٢٠٢٣) التي ترى ان هذا التوسع الرقمي الصيني يعيد تشكيل الخريطة التكنولوجية العالمية من خلال خلق تبعية رقمية تقنية للدول الشريكة، مما يوسع نطاق القوة السيبرانية الصينية ويمنحها نفوذاً عابراً للحدود الدولية (١٨).

٤. تطوير القدرات الدفاعية والهجومية: وكما هو معروف تمثل الصين اليوم من اكثر الدول المستثمرة في بناء القدرات السيبرانية قادرة على الردع والهجوم ، ضمن إطار مفهوم «الحرب المعلوماتية»، بما يتيح لها حماية أمنها القومي وردع خصومها، خصوصاً الولايات المتحدة وحلفاءها، وهذا يثبت ان هذه التطورات تعكس إدراك الصين المبكر لدور الفضاء السيبراني كأداة في إدارة الصراعات المستقبلية ، وأن دمج القوة السيبرانية ضمن العقيدة العسكرية يمثل تحولاً جذرياً في بنية الردع الاستراتيجي الحديث (١٩).

ثانياً: التحديات المستقبلية أمام القوة السيبرانية الصينية

رغم هذه الطموحات ، يوجد العديد من العقبات

تعد القوة العسكرية أو الاقتصادية وحدها كافية لضمان النفوذ والهيمنة، بل أصبح التحكم في الفضاء الرقمي والمعلوماتي عنصراً حاسماً في تحديد مكانة الدول، ولقد أظهرت الصين من خلال استراتيجيتها الشاملة في المجال السيبراني إدراكاً عميقاً لهذه الحقيقة، فسعت إلى توظيف أدوات القوة السيبرانية في خدمة أهدافها الأمنية والاقتصادية والسياسية، في إطار مشروعها الأوسع لبناء دولة قوية ذات سيادة رقمية مستقلة.

لقد بيّن هذا البحث أن مفهوم القوة السيبرانية في الاستراتيجية الصينية يقوم على رؤية متكاملة تجمع بين الأمن القومي والتنمية التكنولوجية والسيادة الرقمية، فالصين لا تتعامل مع الفضاء السيبراني باعتباره مجالاً تقنياً فحسب، بل تنظر إليه كساحة صراع استراتيجي تتداخل فيها المصالح والمخاطر، وتحدد من خلالها موازين القوة بين الدول، ومن خلال تحليل السياسات الصينية، يظهر أن بكين تسعى إلى بناء منظومة سيبرانية وطنية قائمة على ثلاثة محاور أساسية:

١- تعزيز القدرات الدفاعية والهجومية في الفضاء الإلكتروني لحماية البنية التحتية الحرجة ومواجهة الهجمات المحتملة.

٢- تنمية الاقتصاد الرقمي الوطني بما يعزز الاستقلال التكنولوجي ويقال من الاعتماد على الغرب في مجالات التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي.

٣- توسيع النفوذ الدولي عبر تقديم نموذج بديل

في ضوء هذه الآفاق والتحديات عبر ثلاثة سيناريوهات رئيسية (٢٣):

١- سيناريو التفوق الصيني: في حال تمكنت بكين من تجاوز قيود الرقائيق، وتعزيز ابتكاراتها الوطنية، وتمديد نفوذها عبر الحزام والطريق الرقمي، فقد تتحول إلى قوة سيبرانية عظمى تتنافس واشتطن على قيادة النظام الرقمي العالمي

٢- سيناريو التوازن: قد تشهد الساحة الدولية حالة من التوازن السيبراني بين الصين والغرب، وذلك عندما تتمكن بكين من ترسيخ نفوذها في بعض الأقاليم (آسيا، أفريقيا) بينما تظل الهيمنة الغربية قائمة في مناطق أخرى.

٣- سيناريو الإعاقة: في حال فشلت الصين في تقليص فجوة التكنولوجيا المتقدمة أو تعرضت لعقوبات خانقة، فقد يتباطأ مشروعها السيبراني ويتحول إلى قوة إقليمية محدودة التأثير.

إن القوة السيبرانية الصينية تقف اليوم على مفترق طرق؛ فهي تمتلك مقومات كبيرة للريادة العالمية، لكنها تواجه في الوقت ذاته تحديات ضخمة قد تحد من صعودها أو توجب تفوقه، ومن ثم فإن مستقبلها مرهون بقدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي التكنولوجي، ومواجهة الضغوط الغربية، وتسويق نموذجها الرقمي عالمياً.

الخاتمة

تشكل القوة السيبرانية أحد أبرز مظاهر التحول في طبيعة القوة في النظام الدولي المعاصر، فلم

تحقيق الامن السيبراني ومواجهة الجرائم السيبرانية ، مجلة الدراسات الامنية ، عمان الاردن ، 2025 ، ص 33-34.

4-Rogier Creemers, China's conception of cyber sovereignty: rhetoric and realization, Governing Cyberspace: Behavior, Power and Diplomacy ,2020,P11

5- Yang, F. & Zhao, L, Data Localization in China: Implications of the Cybersecurity Law. Journal of Cyber Policy,2019.

6 -Webster, G. ,China's Data Security Law: A Preliminary Analysis. New America Foundation,2020. https://www.newamerica.org/cybersecurity-initiative/digi-china/blog/five-important-take-aways-chinas-draft-data-security-law/?utm_source=com.

7- Ding, J China's Personal Information Protection Law: Comparing with the GDPR. Asia Policy Journal. (2021),

٨- مصدر سبق ذكره , Yang, F. & Zhao, L, Data Localization in China

9- Inkster, N.. China's Cyber Power.

في حوكمة الإنترنت يقوم على مبدأ «السيادة السيبرانية»، الذي يمنح الدول الحق الكامل في إدارة فضائها الرقمي وفق خصوصياتها السياسية والثقافية

بناءً على ما تقدم، يمكن القول إن القوة السيبرانية في الاستراتيجية الصينية ليست خياراً تكميلياً بل ضرورة استراتيجية تهدف إلى تحقيق ثلاثة مستويات من الأمن: الأمن الوطني، والأمن الاقتصادي، والأمن المعلوماتي، كما تمثل أداة للهيمنة الناعمة وتشكيل الإدراك الدولي، من خلال السيطرة على تدفق المعلومات وصياغة الروايات الرقمية بما يخدم المصالح الصينية، ومع ذلك، تواجه الصين تحديات مستقبلية متعددة، منها القيود التقنية المرتبطة بالاعتماد الجزئي على التكنولوجيا الغربية، والمخاوف الدولية من توسع نفوذها الرقمي، إضافة إلى التحديات الأخلاقية والقانونية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في الفضاء السيبراني.

المصادر والهوامش

١ - الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، «الأمن السيبراني: المبادئ التوجيهية»، تقرير رسمي، ٢٠٢٢.

2 - National Institute of Standards and Technology ,Cybersecur Framework2020

٣- خليفة احمد بو هاشم السيد ، راشد صالح راشد3
البحيح المري ، الجهود الوطنية الدولية في

الغربية والصينية ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم
السياسية ، جامعة القاهرة ، المجلد ٢٦ ، العدد ٣ ،
٢٠٢٥ ، ص ٣٨٠ .

17 اسراء شريف جيجان، الامن السيبراني
الصيني : دراسة في الدوافع والتحديات مصدر
سبق ذكره ، ص ٤٠ .

Local Agency Is Shaping China's
Digital Footprint in the Gulf —
Carnegie Endowment

[https://carnegieendowment.org/
posts/01/2025/local-agency-is-
shaping-chinas-digital-footprint-in-
the-gulf](https://carnegieendowment.org/posts/01/2025/local-agency-is-shaping-chinas-digital-footprint-in-the-gulf)

19- الشيماء فواد الدروزي ، الفضاء السيبراني
ما بين تحول القوة والصراع والامن القومي للدول
، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية ،
المجلد ٢ ، العدد ١ ، ٢٠٢٤ ، ص ٨٨٠ .

20 – ناصر عبد الله ، القوة السيبرانية وابعاد
الصراع الأمريكي – الصيني في الفضاء الرقمي
، المجلة العربية للدراسات الاستراتيجية ، العدد
١٤ ، ٢٠٢١ .

21- ليلي الحربي ، القوة السيبرانية والتحول
في الامن الدولي ، مجلة دراسات استراتيجية ،
المجلد (١٥) العدد ١ ، ص ٩٤ .

22- سميرة شرابطية ، السيادة السيبرانية في
الصين .. مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠٥ .

Routledge,British library (2016)
p55.

10 - Creemers, R. Cybersecurity and
the Concept of Cyber Sovereignty
in China Oxford University
Press, (2017),p67

11- اسراء شريف جيجان، الامن السيبراني
الصيني : دراسة في الدوافع والتحديات ، قضايا
سياسية ، العدد ٦٥ ، ص ٤٠ .

١٢- مركز الإمارات للسياسات، تقرير تحولات
الاستراتيجية السيبرانية للصين: من الدفاع إلى
تعزيز النفوذ الخارجي، [https://epc.ae/ar/
details/2022/china-cyber-strategy-
shifts](https://epc.ae/ar/details/2022/china-cyber-strategy-shifts)

13- فاطمة بيرم ، السيادة الوطنية في ظل الفضاء
السيبراني والتحول الرقمي : الصين نموذجاً
، المجلة الجزائرية للامن الانساني ، المجلد ٥ ،
العدد ١ ، ٢٠٢٠ ، ص ٨٠٣ .

14- فاطمة بيرم ، السيادة الوطنية في ظل الفضاء
السيبراني والتحول الرقمي، مصدر سبق ذكره
، ص ٨٠٩ .

15- سميرة شرابطية ، السيادة السيبرانية في
الصين بين متطلبات القوة وضروريات الامن
القومي ، المجلة الجزائرية للامن والتنمية ،
المجلد ٩ ، العدد ١٦ ، 2021 ، ص ٤٠٥ - ٤٠٦ .

16- مها علام ، السيادة السيبرانية بين الرؤيتين

nessed a strategic shift in the nature of international power. Military and economic power alone has not become the main determinant of the balance of power, but cyber power has emerged as one of the hegemonic tools in the contemporary international system, and cyber power today represents an effective tool for great powers to achieve their national and strategic interests, whether in the context of protecting their national security or enhancing their external influence through digital space, and China is one of the most prominent international actors who realised the importance of this type of power and sought to integrate it into its comprehensive strategy to confirm its position as a great power in the twenty-first century. Keywords: Cybersecurity, China, strategy, great power, digital international system

23- Local Agency Is Shaping China's Digital Footprint in the Gulf — Carnegie Endowment

<https://carnegieendowment.org/posts/01/2020/local-agency-is-shaping-chinas-digital-footprint-in-the-gulf>

الملخص

ابصر العالم في العقود الأخيرة تحولاً استراتيجياً في طبيعة القوة الدولية، فلم تصبح القوة العسكرية والاقتصادية وحدها المحدد الأساسي لتوازن القوى، بل برزت القوة السيبرانية كأحد أدوات الهيمنة في النظام الدولي المعاصر، وتمثل القوة السيبرانية اليوم أداة فعالة للدول العظمى لتحقيق مصالحها الوطنية والاستراتيجية، سواء في إطار حماية أمنها القومي أو تعزيز نفوذها الخارجي عبر الفضاء الرقمي، وتعد الصين من أبرز الفاعلين الدوليين الذين أدركوا أهمية هذا النوع من القوة، وسعت إلى دمجها في استراتيجيتها الشاملة لتأكيد مكانتها كقوة عظمى في القرن المنصرم.

كلمات الافتتاحية: الامن السيبراني، الصين، استراتيجية، قوة عظمى، نظام دولي رقمي.

Abstract

in recent decades, the world has wit-